مجتمع

استئناف المرحلة الأخيرة من «تعداد قطر 2020»

أعلن جهاز التخطيط والإحصاء، في قطر، عن استئناف المرحلة الأخيرة من العمل الميداني للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت «تعداد قطر 2020» التي علقت بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها البلاد للوقاية من فيروس كورونا. وأوضح الجهاز أنّ المرحلة الأخيرة من التعداد ستُستأنف إلكترونياً اعتباراً من أول ديسمبر/ كانون الأول المقبل حتى 7 يناير/ كانون الثاني 2021، بينما يُستأنف العمل الميداني اعتباراً من 13 ديسمبر المقبل حتى منتصف يناير 2021، بعدما حصل الجهاز على موافقة وزارة الصحة. (قنا)

سلوفيني أخفى جثة والدته بهدف تقاضي معاشها

أوقفت السلطات السلوفينية مواطناً في السابعة والستين من عمره لإخفائه جثة والدته أعواماً مدّعياً أنها لا تزال على قيد الحياة بهدف الاستمرار في تقاضي معاشها التقاعدي، وفق ما أفادت الشرطة ووسائل الإعلام، الإثنين. ويقف أقارب لهذه المرأة وراء تنبيه المحققين إلى الأمر، مؤكدين أن رؤيتها أو زيارتها كانتا متعذرتين عليهم رغم طلباتهم المتكررة. وقال الناطق الرسمي باسم الشرطة توماز تومازيفيتش، في تصريح للتلفزيون الرسمي، إن «الشرطة عثرت على جثة المرأة داخل شقة في ليوبليانا». (فرانس برس)

ثلاثاء من دون سيارات

يستخدم رئيس بلدية طهران، بيروز حناجي (الصورة)، دراجته الهوائية كلّ ثلاثاء لبلوغ مقر عمله، في محاولة لإعطاء دفع لمسعاه الهادف إلى جعل العاصمة الإيرانية صديقة لوسيلة النقل هذه، وهي مهمة شائكة في مدينة تعرف بطرقاتها المنحدرة وازدحام السير فيها وتلوث هوائها.

أسفل سلسلة جبال ألبرز، يستخدم سكان طهران الذين يتجاوز عددهم ثمانية ملايين نسمة مئات آلاف السيارات والحافلات والدراجات النارية للتنقل يومياً، في بيئة تنقصها بنية تحتية ملائمة لوسائل نقل غير تقليدية. لكنّ حناجي أطلق بعيد توليه مهامه في أواخر عام 2018 مبادرة «ثلاثاء من دون سيارات» ودعَمَ مبادرة لتأجير الدراجات الهوائية من منصات مخصصة لذلك في طهران، آملاً بذلك في تغيير واقع الازدحام والتلوث في العاصمة. ويسعى حناجي ذو الباع الطويل في العمل العام والآتي من خلفية التنظيم المدني، لتعزيز ثقافة ركوب الدراجة. ويقول: «رسمنا اتجاهاً جديداً. لا نقول إنّ هذا حلّ، لكنّها خطوة على المدى القصير، متاحة، زهيدة الثمن، ومنتجة».

وتقوم مبادرة «ثلاثاء من دون سيارات» على استخدام رئيس البلدية ومعاونيه دراجاتهم للحضور إلى مقر عملهم ومغادرته. ويضع عمدة العاصمة ما يقوم به ضمن خيارات «للحدّ نسبياً من الازدحام والتلوث» مضيفاً: «لا يمكن أن نقارن أنفسنا بالمدن الأوروبية. لن يصبح استخدام الدراجات في طهران مثل أمستردام، لكن يمكن أن يشكل ذلك تجربة جديدة». ويشدد أنّ على السلطات «زيادة عدد المسارات الخاصة بالدراجات الهوائية لجعل استخدامها أسهل».

(فرانس برس)

(عطا كيناري/ فرانس برس)

نائل البرغوثي أسير منذ 1977

رام الله ـ **جهاد بركات**

ببدلة عرسه الذي أقيم قبل تسعة أعوام، تستقبل الأسيرة الفلسطينية المحررة أمان نافع دخول زوجها عميد الأسرى الفلسطينيين الأسير نائل البرغوثي عامه الـ41 في سجون الاحتلال الإسرائيلي (من ضمنها فترة إفراج). تتذكر ذلك اليوم الذي بدأت فيه حياتهما الزوجية في العام 2011 بعد شهر واحد من تحرره من سجون الاحتلال بصفقة تبادل الأسرى «وفاء الأحرار» بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

إلى جانب بدلة العرس التي وضعتها في صالة الضيوف بمنزلها في بلدة كوبر، شمال غربي رام الله، وسط الضفة الغربية، في فلسطين المحتلة، كانت مقتنيات نائل البرغوثي في السجن حاضرة، وصور زفافهما، وصوره خارج السجن في فترة لم تمتد أكثر من 33 شهراً، إذ أعيد بعدها اعتقاله إلى جانب قرابة 70 أسيراً تحرروا بالصفقة نفسها، وطبق عليه السجن المؤبد. وبالإضافة إلى كلّ ذلك، وضعت نافع فنجاني قهوة فارغين. تقول لـ«العربي الجديد»: «جهزت الفنجانين لأنّني أتوقع عودته إلى المنزل بأيّ لحظة، ووضعت ملابس عرسه هنا التي كان يرتديها في عدة مناسبات كنوع من الأمل، وقريباً سيكون معنا، 40 عاماً معظمها في السجن ليست سهلة بالنسبة لنائل أو أهله. نتمنى العام المقبل الاحتفال بالإفراج عنه، بمجهود العالم الحر والناس الأحرار، فالاحتلال لا يفهم غير لغة القوة ونحن نعلم هذا الكلام».

تتابع نافع: «حين أطلق سراح نائل بعد 33 عاماً من الاعتقال (أسره الأول كان في نهاية عام 1977)، خرج بصفقة وفاء الأحرار عام 2011، ومعه ألف أسير، لكنّ الاحتلال أعاد اعتقاله مع 70 أسيراً، والآن تجري المطالبة بهم. جاءتنا رسائل بأنّ نائل سيكون قريباً بيننا، وهذا يعطينا أملاً وتفاؤلاً».

لحظات كثيرة خلال فترة حريته القصيرة لا تنسى بالنسبة لأمان نافع، فهي وضعت ضمن مقتنياته بطاقة انتسابه إلى جامعة القدس المفتوحة، إذ أصر على التسجيل في جامعة فلسطينية، بعدما رفض طوال فترة سجنه التعلم في الجامعة العبرية المفتوحة وهو ما كان متاحاً للأسرى، لكنّه لم يغفل عن زيادة ثقافته داخل السجن. وتعلق نافع: «كان قاموساً متحركاً». تعلّم نائل قيادة السيارة والتحق بالتعليم الجامعي، واعتنى بالأرض، وزرعها بالأشجار المثمرة لكنّه لم يستطع أكل ثمارها بسبب اعتقاله.

خارج المنزل، كانت السيدة حنان، أم عناد، شقيقة نائل البرغوثي، تقطف حبة ليمون من شجرة زرعها عميد الأسرى بنفسه قبل إعادة اعتقاله، تذكّرها تلك الشجرة، كما تقول، بشجرة أخرى نالها الاقتلاع من جرافات الاحتلال التي هدمت منزل العائلة القديم، وهي الشجرة التي كان نائل «أبو النور»، كما يحب أن يسمي نفسه، قد أعطاها لأمه كبذرة من سجنه، وكان يصرّ على أن تسقيها والدته بماء يخرجه معه من كلّ سجن ينقل إليه وتزوره فيه، بل أعطى شقيقته حنان تراباً من سجن نفحة ليضعه على جذور شجرة الليمون تلك بعد وفاة والدته وهو أسير. وما زال نائل يسأل في كلّ زيارة لأفراد أسرته له عن حديقته الصغيرة قرب منزله التي استصلحها وزرعها بالأشجار، ويخص شجرة الليمون، التي زرع إلى جانبها شجرة أرز أهداها له ابن شقيقته حنان، وقد اعتقله الاحتلال أيضاً. تقول حنان: «أرى شقيقي وابني متجاورين حين أنظر إلى الشجرتين».

«حلم سريع»، هي العبارة التي تصف بها العائلة الأشهر التي قضاها عميد الأسرى نائل البرغوثي خارج سجون الاحتلال، لكنّها أعادته طفلاً يجلس مع أشقائه وأبنائهم يلاعبهم ويتحدث إليهم... حلم سرعان ما انتهى، وبقي الأمل لدى العائلة بأن يفرج عنه قريباً.

أمام منزل العائلة، نظمت مؤسسات دعم الأسرى وقفة إسنادية للبرغوثي، الإثنين الماضي، بمناسبة دخوله العام الـ41 في المعتقل. عشرات شاركوا، على رأسهم أهالي الشهداء والأسرى، خصوصاً عائلة شقيقه الأسير المناضل عمر البرغوثي، التي استشهد ابنها صالح واعتقل ابنها عاصم عامي 2018 و2019، وشقيقته حنان التي اعتقل أبناؤها. تقول العائلة في كلمة: «نحن عائلة قدمت وما زالت تقدم كما هي حال بلدة كوبر». كذلك، قال رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس: «صحيح أنّ رعاية الأسرى وأسرهم مسألة لا يسمح بالمساس بها، لكن على الحركة الوطنية أن تضع في استراتيجية عملها تحرير الأسرى في مقدمة الأهداف».

لا مساومة على الحقوق

قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية قدري أبو بكر: «هناك مؤامرة واسعة على الأسرى، سواء المحررين أو الأسرى داخل السجون لقطع رواتبهم، لكن نحن حالياً قطعنا شوطاً لاستيعاب الأسرى المحررين في المؤسسات، فيما الأسرى في السجون خط أحمر لا يمكن أن نساوم على حقوقهم، لكن ربما تتبدل آلية الدفع».

تحقيق

أسباب كثيرة تدفع الإيرانيين إلى الهجرة، منها الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة، في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد. وقد تكون الهجرة السرية حلّاً بالنسبة إلى البعض

مهاجرو إيران
بحث عن الأمان وهرب من الأزمة الاقتصادية

طهران ـ **العربي الجديد**

كان الثلاثيني رسول إيران نجاد يُربّي الخيل والبغال في مدينة بيرانشهر الكردية، غربي إيران، في مقابل راتب شهري قدره مليون تومان (نحو 40 دولاراً)، إلا أن راتبه لم يكن يكفيه لتأمين أبسط احتياجات أسرته. لم يتحمّل الوضع وقرر وزوجته الهجرة إلى بريطانيا بهدف بناء مستقبل أفضل لأولادهما. قبل ذلك، كان عليه تأمين المال لتغطية تكاليف الهجرة غير الشرعية. طلب المهرّبون منه نحو 30 ألف دولار، فباع كل ما يملك، وباعت أمه وشقيقته كل ما تملكان من ذهب، فيما باع والده أرضه واقترض بعض المال من أصدقائه وأقاربه، حتى تمكّن نجاد من توفير المبلغ المطلوب للهجرة. غادر إيران برفقة زوجته شيوا محمد بناهي (35 عاماً)، وأطفاله الثلاثة أنتيا (9 أعوام)، وارمين (6 أعوام)، وارتين (15 شهراً)، متوجهين إلى تركيا، ومن هناك إلى إيطاليا.

مكثت العائلة في إيطاليا 20 يوماً قبل الوصول إلى فرنسا، ومن هناك توجهت إلى بريطانيا عبر البحر. إلا أن أمواج بحر المانش قضت، يوم 27 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، على أحلامهم وأغرقتهم بعدما انقلب قاربهم الذي كان يحمل 22 شخصاً آخرين، وقد نجا بعضهم.

وقال شقيق نجاد، علي إيران نجاد، لصحيفة «شهروند» الإيرانية، إنّ الأخير، وبعد انقلاب القارب، بحث عن أطفاله وزوجته في البحر دون أن يجدهم، ثم رجع إلى القارب الذي انقلب بالكامل ولم يجد من يساعده. وحاول البحث مجدداً عن أسرته، إلى أن غرق أخيراً.

وعثرت السلطات الفرنسية على جثث الجميع باستثناء الرضيع آرتين. ولم يتمكّن الأهل في إيران من دفع تكاليف إعادة الجثث، لتتسلمها وزارة الخارجية الإيرانية. هذا الحادث شكل صدمة كبيرة للشارع الإيراني، وأثار مجدداً قضية هجرة الإيرانيين إلى الغرب وسط تساؤلات وانتقادات كثيرة.

وعلى غرار بقية الدول، تتعدّد دوافع الهجرة من إيران، وهي إما فردية أو جماعية، على عكس ما كان سائداً خلال مختلف الحقب التاريخية القديمة. ويمكن تعداد أربعة أسباب رئيسية تقف وراء هجرة الإيرانيين إلى الخارج، وهي اقتصادية وتعليمية واجتماعية وسياسية، وزادت نسبتها في ظل الأزمات الداخلية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأربعة الأخيرة. أزمات دفعت الإيرانيين للبحث عن فرص أفضل.

وشهدت البلاد أربع موجات هجرة أساسية، دوافعها مختلفة، بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979. وكانت الأولى لأسباب سياسية، حين قرّر معارضو نظام الحكم الجديد في البلاد من أنصار النظام البهلوي السابق، ومن تيارات وحركات كانت مشاركة في الثورة، وفي مقدمتها «منظمة مجاهدي خلق»، التي رفعت السلاح ضد النظام الجديد واغتالت عدداً كبيراً من قيادات الصف الأول، الهجرة.

إلا أن عدد هؤلاء المهاجرين لم يكن كبيراً، لكن يمكن القول إن هذه الموجة كانت بداية لحركة الهجرة بعد الثورة، كما قال رئيس الجمعية العلمية للعاملين في الخدمات الاجتماعية مصطفى إقليما، لموقع «انتخاب» الإصلاحي، في 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

أما الموجة الثانية، فكانت لأسباب تعليمية مع بدء الحرب الإيرانية ـ العراقية عام 1980، وقد سُجّل إقبال طلاب الجامعات على الهجرة، وخصوصاً بعد إغلاق المراكز العلمية والجامعات لفترة. إلا أن الموجة الثالثة بدأت مع زيادة حدة الاستقطاب الداخلي في إيران بين الإصلاحيين والمحافظين، والتي وصلت إلى الذروة خلال عام 2009، أثناء الانتخابات الرئاسية التي أثارت جدلاً كبيراً بين التيارين. واحتج الإصلاحيون على النتائج التي أدت إلى فوز الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد لولاية ثانية، لتنطلق مسيرات احتجاجية. وخرجت «الحركة الخضراء» من رحم هذه الانتخابات لتعتقل السلطات عدداً كبيراً من أنصار الحركة، متهمةً إياهم بـ«إثارة الشغب» واتهمت بعضهم بـ«العمالة» للخارج، وفرضت إقامة جبرية على الزعيمين الإصلاحيين المرشحين في الانتخابات مير حسين موسوي ومهدي كروبي، والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم.

وخلال الموجة الثالثة، اتخذ بعض الإيرانيين قرار الهجرة «مع بدء الاستقطابات السياسية»، لكن هذه هؤلاء، وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة، لم يكن كبيراً. أما الموجة الرابعة، والتي يمكن اعتبارها الأقوى، فبدأت مع اشتداد الأزمة الاقتصادية في البلاد وتراجع المستوى المعيشي وارتفاع معدل البطالة بين الخريجين الجامعيين. ولهذه الأسباب، زادت وتيرة الهجرة خلال العقد الأخير بشكل كبير، خصوصاً في ظل العقوبات الأميركية والأممية والأوروبية المفروضة على إيران، اعتباراً من عام 2010، بسبب برنامجها النووي. هذه العقوبات فاقمت المشاكل الاقتصادية في البلاد، ودفعت مواطنين عاديين ومستثمرين ورجال أعمال وحملة الشهادات إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل في الخارج. كما دفعت عدداً كبيراً من النخبة الإيرانية وطلاب المدارس المتفوقين إلى التوجه نحو دول غربية.

موجتا الهجرة الأخيرتان شهدتا ارتفاعاً في نسبة هجرة الأدمغة. بين عامي 2000 و2014، تجاوزت نسبة الإيرانيين المهاجرين من النخبة والحائزين على جوائز عالمية، الستين في المائة. وذكرت صحيفة «جمهوري إسلامي»، خلال سبتمبر/ أيلول 2017، أن نحو 180 ألف إيراني من النخبة وحملة الشهادات العليا يهاجرون سنوياً.

وفي الوقت الحالي، فإن سبب الهجرة الأساسي يتمثل في البحث عن فرص عمل، سواء بالنسبة للمتخرجين الجامعيين أو لطبقات أخرى من المجتمع الإيراني، في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها البلاد هذه الأيام على خلفية الحصار الاقتصادي الذي تواجهه.

في هذا السياق، يقول النائب عن مدينة سردشت، كمال حسين بور، والتي خرجت منها أسرة نجاد التي غرقت بالكامل، لموقع «رويداد 24» الإيراني، إن أكثر من ألف شخص بين رجال ونساء اختاروا الهجرة السرية من المدينة خلال الأشهر الخمسة الأخيرة.

وتكشف نتائج استطلاعات المرصد الإيراني للهجرة، والتي نشرت خلال خريف 2019، أن نسبة الراغبين في الهجرة بين طلاب الجامعات والمتخرجين الجامعيين في إيران تبلغ نحو 42 في المائة، لكن 11 في المائة من هؤلاء فقط أعلنوا أنهم خططوا للهجرة واتخذوا خطوات عملية.

وبحسب المرصد نفسه، فإنّه من بين أكثر من 100 شخص من أصحاب الأعمال، رغب 46 في المائة من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الهجرة، في مقابل 27 في المائة من أصحاب الشركات الناشئة. كما أن نسبة الرغبة بالعودة بين طلاب الجامعات وأصحاب الشهادات العليا وأصحاب الأعمال الناشئة والصغيرة والمتوسطة بدت متفاوتة، وهي 16 في المائة لدى الفئة الأولى، و20 في المائة لدى الثانية و24 في المائة لدى الثالثة.

ويُهاجر كثيرون من إيران كما يأتي إليها كثيرون. وخلال تسعينيات القرن الماضي، استقبلت نحو 3 ملايين مهاجر أفغاني، قبل أن يتقلص العدد إلى نحو مليون و500 ألف خلال السنوات الأخيرة. وتشير تقديرات إلى أن عدد المهاجرين الإيرانيين في الخارج، بحسب بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي عام 2019، وصل إلى 1,9 مليون، أي نحو 2,29 في المائة من عدد سكان إيران البالغ 83 مليون نسمة، بحسب آخر تعداد سكاني.

العقوبات الأميركية دافع أساسي للهجرة (فاطمة بهرامي/ الأناضول)

42
في المائة هي نسبة الهجرة بين طلاب الجامعات والمتخرجين في إيران عام 2019، بحسب المرصد الإيراني للهجرة

وزادت الهجرة من إيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة بنحو 3 أضعاف، إذ إن عدد المهاجرين الإيرانيين عام 1990 كان نحو 631 ألفاً و339 شخصاً. وتشير تقديرات إلى أن عدد المهاجرين الإيرانيين في الخارج لا يقل عن 2,7 مليون. وتُفيد مصادر بأن الأرقام الصادرة عن جهات أجنبية تشمل الإيرانيين من مواليد إيران فقط، وليس كل من يتحدر من والدين إيرانيين وقد ولدوا في المهجر.

ويعيش المهاجرون الإيرانيون في دول عدة، معظمها دول غربية، تتصدرها عشرة دول، وهي الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة وكندا وألمانيا وبريطانيا وتركيا والسويد وأستراليا والكويت وهولندا. وتشير تقارير صادرة في إيران إلى تزايد عدد المهاجرين خلال العقد الأخير. وخلال عام 2017، كان نحو 1,5 مليون إيراني في انتظار الهجرة إلى أستراليا وكندا فقط، كما يقول مستشار وزير الطرقات وبناء المدن حسين عبدة تبريزي، يوم 4 ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه. ويرى أن «العدد مخيف، كما أن هجرة النخبة والمتخصصين تشكل ضربة كبيرة للاقتصاد»، بحسب موقع «عصر إيران». إلا أن الهجرة من إيران بدأت تتراجع خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بعد تصاعد الصراع بين إيران والولايات المتحدة، وفرض الأخيرة عقوبات قاسية على البلاد، ما شكل تحدياً كبيراً أمام الراغبين بالهجرة من إيران، عدا عن القيود التي فرضتها الإدارة الأميركية في عهد الرئيس دونالد ترامب على استقبال الإيرانيين.

ونتيجة لهذه الضغوط، اختار الكثير من الإيرانيين الراغبين بالهجرة وسائل غير شرعية للوصول إلى وجهاتهم، وخصوصاً عبر الأراضي التركية. كما أن البعض منهم لجأ إلى حيل أخرى للحصول على حق اللجوء السياسي في الدول الغربية، وتحديداً الأوروبية، منها اعتناق المسيحية بحجة استحالة الأمر في الدولة الإسلامية.

> خلال تسعينيات القرن الماضي، استقبلت إيران نحو 3 ملايين مهاجر أفغاني
>
> شهدت البلاد أربع موجات هجرة أساسية بعد انتصار الثورة الإسلامية

كورونا يعمّق الفقر في تونس

الفقر في تونس ليس وليد اليوم، بل يمتد لسنوات خلت، لكنّ كورونا تسبب بتعميق الأزمة، في زمن قياسي، حتى تكاد الطبقة الوسطى تختفي تماماً من البلاد

تونس ـ **مريم الناصري**

تؤكد البيانات الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية في تونس أنّ نسبة الفقر تُقدر حالياً بـ15,2 في المائة. وبحسب المعهد الوطني للإحصاء، فإنّ عدد التونسيين تحت عتبة الفقر يقدّر بنحو 1,7 مليون تونسي من جملة 11 مليون نسمة. كذلك، كشف المعهد أنّ نسبة الفقر في تونس متغيرة بحسب المنطقة أو الجهة، وتتراوح بين 0,2 في المائة و53,5 في المائة. وهو ما يوضح تباين السلّم الاجتماعي بين الجهات في البلاد.

يتم تعريف الفقر في تونس من خلال عدم كفاية الدخل وعدم الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل الصحة والماء والكهرباء والتعليم. وكشفت دراسة أعدها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية أنّ نسبة الطبقة الوسطى تراجعت في تونس من 70 في المائة عام 2010 إلى 55 في المائة عام 2015، لتصل في عام 2018 إلى حدود 50 في المائة.

أغلب الجمعيات والمنظمات المهتمة بالحقوق الاجتماعية أكدت أنّ نسبة الفقر ارتفعت منذ عام 2010 بسبب ارتفاع نسبة البطالة وتدهور القدرة الشرائية، كما أنّ ارتفاع الأسعار لم يقابله تحسن في الدخل. بالإضافة إلى ذلك، أكدت تلك الجمعيات على مخاطر اضمحلال الطبقة الوسطى في المجتمع والتي كانت تلعب دوراً كبيراً في التماسك الاجتماعي. وأكدت المنظمات أنّ الأزمة التي تسبب فيها وباء كورونا فاقمت الوضع أكثر، لا سيما في العديد من المناطق وأدت إلى انتشار الفقر والقضاء على الطبقة الوسطى أكثر.

يشير المتخصص في علم الاجتماع، مهار حنين، في دراسة نشرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعنوان «سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا: الخوف - الهشاشة - الانتظارات» إلى تأثير أزمة كورونا في الطبقة الوسطى وتعمق التفاوت الاجتماعي. قامت الدراسة في الأساس على بحث ميداني واستجواب مواطنين في مناطق تائهة تعاني من مشاكل عدة أبرزها البطالة ونقص مياه الشرب وانعدام مشاريع التنمية، مع ما في ذلك من انعكاس إضافي على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلصت الدراسة إلى أنّ «وباء كورونا كشف عن قاعدة الهرم الاجتماعية العريضة التي تشكو البطالة وضيق ذات اليد وهي 700 ألف عاطل من العمل، و285 ألف عائلة محتاجة، و70 ألف عامل حضيرة (مؤقت من دون حقوق)، و622 ألف عائلة ذات دخل محدود، و380 ألف متقاعد يقلّ راتبه التقاعدي عن الحدّ الأدنى للأجور، بالإضافة إلى 70 في المائة من اليد العاملة الفلاحية». كذلك «يبلغ عدد التونسيين الذين يعيشون الفقر المدقع 320 ألفاً، وهم عاجزون عن توفير حاجياتهم الأساسية الغذائية قبل حاجياتهم الأخرى من سكن وملبس. وتتربع محافظتا القيروان والقصرين في أسفل قاعدة الهرم، وفي القيروان وحدها يعيش نحو 10 في المائة من السكان تحت عتبة الفقر المدقع، و31 في المائة تحت عتبة الفقر».

وأشارت دراسة عرضتها الحكومة التونسية بالشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي في يونيو/ حزيران الماضي تأثيرات كورونا على الاقتصاد التونسي، إلى أنّ معدل البطالة في تونس سيرتفع إلى أكثر من 21 في المائة مقارنة بـ15 في المائة (في ذلك الحين)، وتوقعت الدراسة تسجيل أكثر من 274 ألف عاطل من العمل جديد خلال العام الجاري.

وفي تعليقه على تعمّق التفاوت الاجتماعي في تونس بسبب وباء كورونا، يعتبر رمضان بن عمر، الناطق باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أنّ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء كورونا، خلال الموجة الأولى خصوصاً كانت لها تأثيرات كبيرة جداً على البلاد اقتصادياً واجتماعياً، لا سيما مع إغلاق المؤسسات والمصانع الذي أدى إلى فقدان الآف العمال وظائفهم، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وانهيار القدرة الشرائية.

الأرياف أكثر فقراً (العربي الجديد)

حياة قاسية (العربي الجديد)

كذلك، يشير رمضان بن عمر لـ«العربي الجديد» إلى أنّ المنتدى أجرى دراسات اجتماعية عدة خلال الفترة الماضية، خلصت إلى فقدان الآلاف مصادر دخلهم بسبب أزمة كورونا، فيما لم يؤدّ التحسن النسبي في الأجور إلى مواجهة نسق ارتفاع الأسعار، لا سيما أسعار المواد الأساسية والضرورية لكلّ مواطن على غرار الغذاء والصحة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أغلب المواطنين باتوا غير قادرين على تأمين مسكن، وذلك بشهادة تجار العقارات الذين أكدوا انخفاض مبيعاتهم بسبب تدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع أسعار البناء. ومن المعروف أنّ الطبقة الوسطى هي التي تنشط سوق العقارات عادة. كذلك، يشير بن رمضان إلى أنّ «الاقتصاد التونسي يعاني في الأساس من مشكلة التشغيل الهش (عمل غير ثابت وأجر غير مضمون) مع وجود أكثر من مليوني شخص يعملون في المهن الحرة أي خارج المسالك القانونية ولا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية أو الصحية، كما أنّ أجورهم أقل من الحدّ الأدنى للأجور. وقد تضرر هؤلاء أيضاً بسبب الحجر الصحي وتوقف نشاط العديد من القطاعات».

الكويت تكافح أنواعاً جديدة من المخدرات

انتشار تعاطي المخدرات في الكويت بين المراهقين والشباب المعنيين بات مصدر قلق، وخصوصاً في ظل تفشي أنواع جديدة ما زالت غير معروفة، ما يتطلب وضع آلية مختلفة عما سبق في محاولة للحد منها

بتعاطف الهيروين (Getty)

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تزداد نسبة تعاطي المخدرات في الكويت بين المراهقين والشباب، في ظل تزايد العوامل المشجعة، أبرزها وسائل التواصل الاجتماعي التي سهلت الوصول إلى المخدرات، بالإضافة إلى ظهور أنواع جديدة منها تباع بأسعار رخيصة ويمكن للمراهقين الحصول عليها.

تكثر عمليات تهريب المخدرات إلى الكويت، وتأتي غالبيتها عبر الحدود البحرية المشتركة مع إيران. ويعمد المهربون الإيرانيون إلى وضعها داخل البضائع القادمة من البلاد، أو عن طريق سفن الصيد التي تدخل إلى الكويت بشكل رسمي. وضبطت وزارة الداخلية الكويتية مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي أكبر كمية مهربة في تاريخ الكويت من مخدرات «الشبو» القادمة من إيران داخل أكياس الملح، بحسب بيان رسمي صادر عنها.

وتشير الإحصائيات الخاصة بالمراكز التطوعية لعلاج الإدمان إلى وجود أكثر من 70 ألف مدمن في الكويت. لكن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية قالت إن هذه الأعداد مبالغ فيها وأن عدد المدمنين الحقيقي في الكويت لا يتجاوز 20 ألفاً.

يقول مدير إدارة مكافحة المخدرات العميد بدر الغضوري لـ«العربي الجديد» إن «الإحصائيات الرسمية الخاصة بتعاطي المخدرات تفيد بأنها آخذة في الانتشار بشكل متزايد بين المراهقين والشباب، إذ إن 20 في المائة من طلاب المدارس في الكويت سبق لهم أن تعاطوا أنواعاً معينة من المخدرات». لافتاً إلى أن بلده يتعرض لـ«حرب فعلية وضحية هم شبابنا الذين ازدادت معدلات الجريمة في ما بينهم بشكل كبير بسبب المخدرات».

وبحسب إحصائيات وزارة الداخلية، فإن 75 في المائة من الجرائم التي تحدث داخل الكويت مرتبطة ارتباطاً مباشراً ببيع أو تعاطي أو ترويج المخدرات. ويعزو الغضوري سبب تزايد نسبة تعاطي المخدرات وحجم الكميات المضبوطة إلى سببين رئيسيين: الأول هو الأنواع الجديدة من المخدرات التي باتت رخيصة الثمن وسهلة النقل وغير معروفة للعالم أصلاً، وتمكن المروجين وتجار المخدرات من استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لبيعها، والثاني هو موقع الكويت الجغرافي القريب من الدول المصدرة للمخدرات ومقرات التوزيع والإنتاج الكبرى، في إشارة ضمنية إلى إيران وباكستان وأفغانستان. وتحولت الكويت، بحسب وصفه، إلى «محطة عبور» للمخدرات حول العالم.

إلى ذلك، يقول ضابط رفيع المستوى في الإدارة العامة للمخدرات، فضّل عدم الكشف عن اسمه، لـ «العربي الجديد»: «نخوض في الكويت حرباً حقيقية ضد المخدرات إلى الدرجة التي نتعرض فيها للتهديد بالقتل أو إيذاء الأبناء». يضيف: «في السابق، كنا نضبط سنوياً طناً من الحشيش. أما اليوم، فبتنا نضبط 4 أو 5 أطنان. وفي ما يتعلق بالمخدرات الجديدة، فما زلنا لا نعرف على وجه الدقة الكمية التي نضبطها بسبب عددها الكبير، وخصوصاً مخدر الشبو الذي يسمى الميث، وهو مخدر رخيص الثمن يصنع في بعض دول أوروبا الشرقية أو في كوريا وبياع بين الشباب بكثرة».

> كنا نضبط سنوياً طناً من الحشيش. أما اليوم، فبتنا نضبط 4 أو 5 أطنان
>
> نحن نخسر في حربنا ضد الإدمان لأننا لا نواجهه بالطريقة الصحيحة

قانونياً، فشلت الأجهزة الحكومية في دفع البرلمان نحو إقرار قوانين أكثر تشدداً مع تجار المخدرات، خصوصاً أن القوانين المعتمدة حالياً لم تُحدّث منذ تسعينيات القرن الماضي. ويقول المحامي والخبير القانوني عمر العصيمي لـ«العربي الجديد»: «هناك مشكلة كبيرة في مواكبة وزارة الداخلية تطورات تجارة المخدرات في الكويت. نلاحظ أن القائمة الرسمية للمخدرات في الكويت لا تشمل الأنواع الجديدة التي باتت أكثر شيوعاً لدى المدمنين، بل تحتوي على الأنواع التقليدية مثل الهيروين والكوكايين والحشيش».

وتعترف القيادات الأمنية في وزارة الداخلية بهذه المشكلة. ويقول الغضوري إن إدارته تعمل على وضع المخدرات الجديدة في قوائم المنع بهدف تشديد العقوبات بحق المتاجرين بها والذين يتعاطونها. ويقول عدنان دشتي، وهو مدير إحدى العيادات الخاصة بالإدمان والتابعة لوزارة الصحة، والذي يسابق الزمن لإنجاز الأعمال الورقية الخاصة بعيادته للإشراف على علاج المدمنين، لـ«العربي الجديد»: «نحن نخسر في حربنا ضد الإدمان لأننا لا نواجهه بالطريقة الصحيحة، ولأن مواردنا لا تتوافق مع حجم ثروتنا كبلد غني، ومع حجم الإدمان الذي يعاني منه الشباب في مجتمعنا».

ويرى دشتي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «مشكلة المخدرات في الكويت معقدة؛ هناك الجانب النفسي المتعلق بتركيبة المراهقين وسعيهم إلى تجربة ما هو جديد، وهناك الجانب الاجتماعي المتعلق بالشباب المهمش الذي لا يجد ما يعبر فيه عن نفسه فيلجأ إلى المخدرات». كما يتحدث عن الجانب الأمني «كون الكويت تعد عاصمة للتوزيع بالنسبة لبعض دول الجوار».